

عقبات النماذج التقليدية في القانون الدولي

المؤلف

جون راينولدز

تلخيص

يارا زعارير

سلسلة موجزات في القانون الدولي

(2019/3)

معهد الحقوق-جامعة بيرزيت

كتاب فلسطين السنوي للقانون الدولي الجزء 18 (2015)

عقبات النماذج التقليدية في القانون الدولي¹

جون راينولدز

إسم الباحثة التي قامت بالتلخيص: يارا زعارير

في التاريخ الاستعماري، الجهة المستعمرة هي الجهة التي تسطر كتب التاريخ وترسم خرائط، مما يجعل من هذه الخرائط الجغرافية وسيلة متبعة في الغزو، ووسيلة متبعة في المقاومة بصورة مضادة في حال توافر خرائط مقابلة.

عند مناقشة أنظمة مصادرة الأراضي والتوسع في السيطرة بالتزامن مع تعطيل الحق السياسي في تقرير المصير ومجموعة واسعة من الحقوق الفردية، لا بد من النظر في امكانية محاربة هذا الانكار للحقوق والذي لا يكون إلا على شكل مقاومة كاملة لوسائل الاستعمار من احتلال وترحيل. وهذا ما يتناسب بصورة كبيرة مع القضية الفلسطينية التي تعد جذراً للاستعمار، بحيث يرى البعض أن القوانين التي تحظر العناصر الأساسية للنظام الاستعماري وأنظمة الفصل العنصري والنقل القسري للسكان تكون ملائمة ومتناسبة إلى حد بعيد والسياق الفلسطيني. وفي سياق من انتهاكات حقوق الانسان ومخالفات صريحة لقوانين الحرب والنزاعات المسلحة، يصبح توثيق هذه الانتهاكات غير مجدي بصورة واقعية لا في تفسير طبيعة العلاقة بين الجنب الاسرائيلي والفلسطينيين، ولا في تحديد طبيعة النزاع بينهما، اضافة إلى عدم قدرة هذه الأنظمة على وضع حل وفهم كامل لمفهوم حق تقرير المصير. وبناء عليه، وفي سياق الوعي المتزايد حول محدودية فعالية النظم القانونية، تظهر ضرورة ايجاد نماذج قانونية موازية وبديلة.

مع الأخذ بعين الاعتبار أن الاعتماد بشكل كبير على الحجج والأنظمة القانونية في السعي إلى التحرر الاجتماعي السياسي قد ينتج عنه مخاطر محتملة عديدة بغض النظر عن الإطار القانوني الخاص المستخدم، فتكون مهمة هذه الورقة هي استكشاف نماذج القانون الدولي العام "البديلة" التي يضعها البعض على أنها أفضل من قواعد الحرب، وتقديم بعض الأفكار حول التكتيكات والاستراتيجيات سعياً وراء التحرير الفلسطيني.

إن الاستعمار الاستيطاني هو المشروع الأيديولوجي الأساسي الذي تتدفق منه سياسات نقل السكان القسري والأبرتهديد، كما كان الوضع القائم تحت نظام الفصل العنصري في جنوب أفريقيا، وكما هو في فلسطين حالياً، وهكذا تبدأ الورقة بوضع هذه الأطر المفاهيمية في سياق تاريخي قانوني، قبل أن تنتقل لمناقشة وإمكانيات استخدام أساليب قانونية في السعي إلى استراتيجية مضادة للاستعمار والأخطار التي قد تنتج عن ذلك، وبشكل خاص في ظل الانفصال بين جهود التحرير الشعبية الحالية والفصائل السياسية (والناجمة عن اختلافات حول المقاومة الفلسطينية الشعبية والتضامن الدولي في

¹ Reynolds, John, Anti-Colonial Legacies: Paradigms, Tactics & Strategy (November 1, 2015). 18 Palestine Yearbook of International Law (2015) 8-52.

Available at SSRN: <https://ssrn.com/abstract=2695611>

شكل مبادرات المقاطعة، سحب الاستثمارات، وفرض العقوبات) ومبادرات القيادة السياسية الفلسطينية في الضفة الغربية، مما يقدم تحديات مفاهيمية وعملية كبيرة.

نماذج قانونية بديلة

الاستعمار الاستيطاني

اعتبرت الحركة المناهضة للفصل العنصري في جنوب أفريقيا أن التكوين الاجتماعي والسياسي تحت حكم الأقلية البيضاء استعمار من نوع خاص أقرب لكونه استعمار استيطاني داخلي، ويمكن تمييز هذا النوع من الاستعمار بحيث تبدأ بالتهجير والتوسع في السيطرة والاستيطان، يمكن تمييز عملية الاستعمار الاستيطاني من خلال سياسات انشاء مستوطنات مدنية داخل الحدود بصورة نمطية وممنهجة من أجل التوسع والسيطرة على الأراضي والموارد، وقمع أية محاولات للمقاومة من الداخل، وبالنتيجة تؤدي هذه السياسات الممنهجة إلى قطع الصلة بين السكان الأصليين وأراضيهم بصورة تدريجية. وتحت رعاية أيديولوجية، اقتصادية وعسكرية من الدول المستعمرة، يخلق نظام سياسي جديد راغب بنقل سيادته إلى الدول الخاضعة للاستعمار، ومعارضة كل ما يمثل السيادة المقامة على أراضيها أو يطالب بشرعية لسلطة أخرى، ثم تبدأ بالاستقرار والعمل بسيادتها، وتتخفى القوى الاستعمارية تحت ظل النضال لتقرير المصير والوصول للتححر من أجل تعزيز وتبرير وجودها كقوة مستعمرة، بحيث يؤدي تشريد الشعوب الأصلية والقضاء على سيادتها إلى اضعاف الموافقة بأثر رجعي وعند نجاح هذه الاستراتيجية، تتحول القوة المستعمرة إلى دول مستقلة تأسراً بالقانون الدولي.

تبعث الهجرة اليهودية إلى الأراضي الفلسطينية التصعيد الكبير للخطاب الصهيوني الهادف إلى انشاء الدولة اليهودية، وكان من الواضح أنها بدايات حركة الاستعمار الاستيطاني اليهودي في فلسطين وأساس لبناء سيادتهم على أراضيها، ويتضح هذا أكثر في الأيديولوجية اليهودية، وتفسير معنى "مستوطة"، والتي ترد إلى عبارة "التوطن في أرض اسرائيل" والتي تحمل معنى خاص مرتبط في السعي إلى العودة إلى أرض اسرائيل التاريخية، ومرتبطة بسيادة الشعب اليهودي وأحقته بهذه الأرض. ويبقى ما يميز حالة الاستيطان الاسرائيلي لفلسطين، هو عدم وجود دولة أصلية للأفراد المستوطنين، حيث لا يوجد مصدر موحد لأي صورة من صور الدعم، مما سهل انفصالهم عن أصولهم الأوروبية والاستقرار في الأراضي الفلسطينية. إلا أن الطريق قد مهد أمام المستوطنين اليهود من خلال وعد بلفور وقرار عصبة الأمم بوضع فلسطين تحت الانتداب البريطاني، ولاحقاً قرارات الأمم المتحدة الداعمة للرجبات الصهيونية في انشاء دولتهم والتأكيد على سيادتهم والمشرعة للمستوطنات الاسرائيلية حالياً، إضافة إلى ما يحتويه الخطاب السياسي الحال الذي يوضح أن القانون الدولي والمؤسسات الدولية غير بعيدة بالمطلق عن خلط الخطابات السياسية والقانون.

قانون الأمم عمل بصورة تؤكد على سيادة الدول الأوروبية وتدعم المصالح الاستعمارية، وعمل على توسيع هذه السيادة إلى مناطق أخرى من العالم الثالث، واستمرت هذه الرؤية حتى في المراحل الأولى من انشاء الأمم المتحدة كجهاز دولي، بحيث لم تشمل مبادئ المنظمة على أية نية لتحرير المناطق المستعمرة أو لمنحها حق تقرير المصير، على الرغم من محاولات بعض الدول مثل الاكوادور والفلبين لتغيير الوضع القائم ومحاولة وضع الأسس الأولى لتقنين هذه الحقوق، هذا وازضافة إلى تغاضي الغرب الأوروبي المسيطر في الساحة الدولية عن المشاريع الاستيطانية، مما دعم تطور اسرائيل من مستعمرة استيطانية إلى دولة مستعمرة.

بدأ الوضع بالتغيير في العالم الثالث بعد ظهور حركات المقاومة وتشكيل حركة عدم الانحياز وانهيار الامبراطوريات الأوروبية، ودخول 17 دولة جديدة في عضوية الأمم المتحدة. أدى هذا التجديد والتنوع في الأمم المتحدة إلى تبني إعلان منح الاستقلال للمناطق والشعوب المستعمرة، الذي أدى بدوره إلى حظر الاستعمار في القانون الدولي وأكد على ضرورة الترجمة القانونية لهذا الحظر من ممارسات الدول. أكد الاعلان على ضرورة تحصين ضرورة انتهاء الاستعمار في الحالات التي تكون فيها المستعمرة منفصلة جغرافياً عن الدولة المستعمرة ولا تشترك معها في أية حدود، وحظرت البدء بأية مشاريع استيطانية جديدة، في حين أن المشاريع الاستعمارية القائمة قبل الاعلان قد تم إضفاء الشرعية عليها، وبغض النظر عن العدوان، الإبادة الجماعية أو التطهير العرقي الذي قد بنيت عليها. وبالتطبيق على الحالة الفلسطينية، فإن تفسير الإعلان على هذا النحو يدعم عدم شرعية وقانونية الاستعمار الاستيطاني الاسرائيلي على الأراضي الفلسطينية وراء الخط الأخضر، إلا أن عدم الفصل الواضح بين استعمار فلسطين التاريخية واستعمار الضفة الغربية يجعل من الصعب الدفع بعدم شرعية الاستيطان الاسرائيلي الحالي من منظور القانون الدولي.

النقل القسري للسكان

نزع الملكية والاستيطان هما جانبين لعملة نقل السكان أو "التطهير العرقي"، حيث أن التخلص من السكان الأصليين هو أساس زرع المستوطنين في المنطقة، وهذا ما دل عليه المخطط الصهيوني لإنشاء دولة اسرائيل من خلال تهجير السكان الأصليين لفلسطين، والذي بدوره ينفي القول بأن فلسطين أرض بلا شعب، وكانت الخطة الصهيونية تتركز حول التفرقة بين الأراضي المملوكة والأراضي الخاضعة للدولة، حيث أن هذا جزء أساسي في طرد السكان الأصليين والتوسع في مصادرة الأراضي من خلال عمليات التسوية للأراضي الفلسطينية زادت من تعقيد التقسيم القانوني للأراضي الفلسطينية والتفرقة بين الأراضي الملك والأراضي الأميرية، بحيث تم تسهيل السيطرة على الأراضي الأميرية.

قد يكون النقل القسري للسكان من خلال إبطال الإقامة، عمليات الإخلاء وهدم المنازل، وبطريقة غير مباشرة قد يكون عن طريق وضع قيود على الحركة والتنقل بتقسيم المناطق وخلق ظروف معيشية غير محتملة. بدأت هذه السياسات في القدس وانتقلت إلى الضفة الغربية، وهي ذات السياسات التي ارتبط بها الاستعمار والتطهير العرقي والتي بنيت عليها دولة اسرائيل، واستمرت عليها، حيث مازالت القوى الاسرائيلية المستوطنة تنتزع الأراضي من ملاكها المواطنين في القرى الفلسطينية إلى هذا اليوم، وفي عام 2013 وافق الكنيست الاسرائيلي بالأغلبية على اصدار قانون يهدف إلى تهجير أكثر من 40,000 مواطن بدوي فلسطيني من صحراء النقب، والذي أوقف العمل به مؤقتاً حتى الآن.

كانت سياسة النقل القسري للسكان من السياسات المتفق عليها في النظريات الاستعمارية الأوروبية وضمن القانون الدولي، وحتى بعد الآثار السلبية التي ظهرت لهذه السياسة بعد الحرب العالمية الثانية، فقد بقيت بريطانيا والولايات المتحدة متمسكة بسياسات التشريد وإعادة التوطين كحل للقضية الفلسطينية، ومعظم النتائج والأضرار المترتبة على هذه السياسات لم يتم تعويضها بشكل قانوني، ولم تتعدى الإجراءات المتبعة في هذا المجال كونها تبعيات لانتهاء الحرب وإعادة الوضع لما كان عليه. إلا أن القانون الدولي بعد محاكمات نورمبرغ قام بأخذ منحى مهم في اعتبار أفعال التهجير القسري وإعادة التوطين جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية، وهو ما سارت عليه المحكمة الجنائية الدولية في نظامها الأساسي. وبالمقابل، حظرت المادة 49 من اتفاقية جنيف الرابعة النقل القسري من قبل سلطة الاحتلال، على الرغم من أنها سمحت بالإجلاء المؤقت عند الضرورة العسكرية. وفي تقرير صادر عن الأمم المتحدة اعتبر النقل القسري للسكان مساوياً للتطهير العرقي طالما كان النقل ضمن سياسة ممنهجة هادفة للتغيير من التركيبة السكانية لإقليم ما بما يتفق مع الأهداف السياسية أو

الأيدولوجية السائدة، لا سيما عندما تؤكد هيمنة مجموعة عرقية على أخرى بهدف السيطرة على الأراضي أو استغلال السكان الأصليين.

الفصل العنصري

أصبح نظام السيطرة العرقية الإسرائيلي على السكان العرب الفلسطينيين مؤخراً بمثابة نظام الفصل العنصري، وقريباً للنظام الذي كان قائماً في جنوب أفريقيا والذي ارتكز على ثلاث ركائز أساسية، هي الفصل العنصري، تجزئة الأراضي، والقمع السياسي. بدأ الخطاب الفلسطيني بالحديث عن تقارب النظامين مع تزايد سياسات الاحتلال الإسرائيلي خلال الانتفاضة الفلسطينية الثانية، كما وكتب عدد من مواطني جنوب أفريقيا عن هذا الشبه، وأبعد من ذلك، فقد بدأ بعض من الرسميون والممثلون الإسرائيليين بملاحظة أوجه الشبه بين المعاملات الإسرائيلية مع المواطنين الفلسطينيين، وربطها بممارسات نظام الفصل العنصري في جنوب أفريقيا، وانتقاد هذه الممارسات والسياسات المنهجية خوفاً من تحول الصراع الإسرائيلي-الفلسطيني إلى صراع مساواة في حقوق قد يؤدي بالضرورة إلى انتقاد الأسس العرقية والدينية التي بنيت عليها دولة إسرائيل، وتبني لغة الفصل العنصري في نقد سياسة الدولة الإسرائيلية.

وانتقلت هذه الاعتبارات إلى المستوى الدولي عن طريق الأمم المتحدة في تقريرها الخاص بحقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية، الذي أثار مسألة توافق الممارسات الإسرائيلية والتعريف القانوني للفصل العنصري، الذي عرف على أنه "الأفعال اللاإنسانية التي ترتكب لغرض إنشاء وهيمنة مجموعة عرقية واحدة من الأشخاص على أي مجموعة عرقية أخرى من الأشخاص وقمعهم بصورة منهجية". ونظراً لأن هذا التعريف قد صيغ في لغة تكاد تكون أخلاقية أكثر من قانونية، حاولت دول العالم الثالث في الأمم المتحدة تقنين تعريف قانوني للفصل العنصري من خلال قرارات الجمعية العامة، لكن الدول الغربية رفضت التوقيع على اتفاقية الفصل العنصري تحسباً من أن تخضع للمساءلة عن مساعدة وتحريض نظام الفصل العنصري في جنوب أفريقيا.

بينما اتخذت لجنة الأمم المتحدة للقضاء على التمييز العنصري خطوة غير مسبقة في انتقاد إسرائيل بموجب قانون الفصل العنصري الذي تحظره المادة (3) من الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري، وأكدت اللجنة تخوفها بشأن فصل القطاعات اليهودية وغير اليهودية داخل المجتمع الإسرائيلي، وبشكل خاص في الأنظمة والمؤسسات الحكومية، البنية التحتية، والحصول على الخدمات والموارد، وبموجبه طالبت اللجنة حظر أي سياسات أو ممارسات للفصل العنصري التي تؤثر وبشكل كبير وغير متناسب على السكان الفلسطينيين. إضافة إلى أنه قد تم إدراج الفصل العنصري كجريمة ضد الإنسانية في النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية حتى بعد انهيار نظام الفصل العنصري في جنوب أفريقيا.

وفيما يتعلق بمدى إمكانية تطبيق نظام الفصل العنصري على الوضع الفلسطيني، فيظهر أن النظام القانوني الإسرائيلي يعتمد نظام يمنح وضع تفضيلي قانوني وفوائد مادية لليهود على غير اليهود، ووضع أنظمة قانونية منفصلة لليهود الإسرائيليين عن الفلسطينيين (القانون العسكري) في الأراضي الفلسطينية المحتلة. من أهم هذه القوانين، قانون العودة لعام 1950 الذي عرف "اليهودي" لأغراض النظام القانوني، وقانون الجنسية لعام 1952 الذي منح المهاجرين اليهود الحق في الحصول على الجنسية الفورية بينما يستبعد صراحة أولئك الذين كانوا مقيمين ومواطنين في فلسطين قبل إنشاء دولة إسرائيل، أي أنه وبالنتيجة، تم منع الفلسطينيين المهجرين قسراً من من الحصول على الجنسية في "الدولة

الجديدة"، ومنح هذا الحق للمهاجرين اليهود الجدد إلى الأراضي الفلسطينية على أسس عرقية ودينية بحتة، وهذا ما يؤكد عليه الدستور الإسرائيلي، وأي تصنيف لاسرائيل كدولة يهودية.

تشريح القانون

السيطرة

كان الاستعمار وسياسات النقل القسري للسكان متقبلة في ظل القانون الدولي، واعتبر الفصل العنصري نظامًا قانونيًا يأسس الهيمنة العنصرية قبل أن يتم حظره بموجب القانون الدولي، وقد استغلت اسرائيل هذا الوضه لفترة طويلة أخذت فيها بتمكين سيطرتها وهيمنتها على الأراضي الفلسطينية من خلال قرارات المحكمة العليا وآراء المستشارين القانونيين العسكريين الإسرائيليين، للاستمرار في انتهاكات القانون الدولي والتذرع بالدفاع الشرعي في بناءها لجدار الفصل العنصري أو في قصفها المستمر والمتكرر لقطاع غزة. علاوة على ذلك، فإن قانون الاحتلال يسهل من عمل ويقصص من مسؤوليات الاحتلال الإسرائيلي، بحيث أن المرحلة الانتقالية يضعه في اطار المستفيد من الاحتلال دون واجبات، ويشكل هذا نتيجة لمحدودية تطبيق ونفاذ القانون الدولي الانساني، فالقانون الدولي يسمح للموقف الاستعماري بالتوسع. ويوضح هذا النوع من الانتقادات إلى أن القانون الدولي يرتبط بالامبريالية على نحو متأصل لا يمكن معه معارضة والتغيير فيه.

السيطرة المضادة

من الناحية المقابلة، فإن القانون والجغرافيا أيضاً قد يتم استخدامها كأداة للمقاومة لا فقط للغزو والاستعمار، بحيث يمكن استخدام الحجج القانونية كوسيلة ضد الاستعمار، فالقانون بصورته الحالية يقدم معايير في إطار ما بعد الاستعمار يمكن أن تحظر وتجرم الممارسات الاستعمارية الاستيطانية عند دراسة الحالة الفلسطينية، وبصورة خاصة بعد تجريم الاستيطان واعتبار النقل القسري للسكان والفصل العنصري انتهاكات جسيمة لاتفاقية جنيف الرابعة والبروتوكول الإضافي الأول، يعني هذا أنه يتوجب على القانونيين الفلسطينيين أن يتجاوزوا معايير القانون الدولي الانساني دون التخلي عنها بشكل كامل في مواجهة الاحتلال الإسرائيلي، فعلى الرغم من عدم وجود قدرة للإطار القانوني الحالي على التعامل مع مفهوم الاحتلال طويل الأمد، إلا أن هذا الاطار يحتفظ بمعايير تمنع الغزو وضد الاستيلاء على المناطق المجاورة أو تمديد السيادة مما يضمن إلى حد ما عدم وجود اعتراف بضم اسرائيل للقدس الشرقية.

إن التمسك بالقوانين المعارضة للاستعمار ولفصل العنصري يفتح المجال أمام الفلسطينيين للتوسع والامتداد ما بعد النظرة التقليدية على الوضع الفلسطيني، فعلى سبيل المثال، إن امكانية توافر نظام الفصل العنصري في سياق الاحتلال العسكري، بل وتوسعه خارج النطاق الجغرافي للاحتلال، تجعل من إطار الاستعمار الاستيطاني غير محصور بالحدود الزمانية أو المكانية. اضافة إلى دراسة ما إذا كان الحكم الإسرائيلي على الشعب الفلسطيني يرقى إلى نظام دائم من القمع الممنهج والهيمنة من قبل مجموعة عرقية على أخرى، بحيث يكمن أساس التحرر من النظرة التقليدية للأطر القانونية ذات العلاقة في المناطق "الرمادية" غير الواضحة منها، مثل التناسب والضرورة العسكرية التي تظل عرضة للتلاعب والتشويه بحسب وجهات النظر والجهة التي تقوم بدراستها. وبينما يفترض القانون الإنساني الدولي شرعية وتأقيت الاحتلال الإسرائيلي، فإن تحديد نظام استعماري ونظام الفصل العنصري كطريقة حكم غير قانونية في جوهرها قد تدعم ادعاءات عدم قانونية الاحتلال للضفة في حد ذاته.

وكنتيجة لما يبق، فالاستعمار يجب أن يبقى الحجة القانونية الأساسية في السياق الفلسطيني وتحويل الاعلام والمصطلحات في هذا السياق إلى تلك التي تدعم المنهج القانوني المتبع، ومحاولة اخراج المجتمع الدولي من حياده اتجاه الوضع الفلسطيني نتيجة اعتبارات مغلوطة بأن الاحتلال الإسرائيلي شرعي ولا يتجاوز الأراضي الفلسطينية أو كونه احتلال مؤقت، حيث أن وضع الاستعمار الاستيطاني الإسرائيلي في سياقه الواسع سوف يركز بالضرورة على الاستعمار المستمر والمتوسع في الضفة الغربية ، اضافة إلى أنه يمتد ليعاين نزع الملكية وممارسات الفصل العنصري داخل إسرائيل، عدم التناسق في استخدام القوة في غزة، واستمرار تأثير عملية الاستعمار الاستيطاني في جميع أنحاء فلسطين التاريخية.

المقاومة القانونية: التكتيكات والاستراتيجيات

من المهم التشديد على التمييز بين التكتيكات والاستراتيجيات، وبشكل مختصر، فالاستراتيجية تشير إلى تحقيق هدف واحد على المدى الطويل، بينما تشير التكتيكات إلى تحقيق الأهداف قصيرة الأجل. في السياق الفلسطيني، استراتيجية التحرر لا تكون إلا بإنهاء الاحتلال العسكري والتميز المؤسسي والسيطرة الثقافية من خلال تنوع أساليب المقاومة، أما التكتيكات فتستلزم تدخلات براغماتية وانتهازية تهدف إلى نتائج فورية يمكن أن تسهم في تحقيق النتيجة الاستراتيجية الأكبر، فالتدخلات القانونية كملاحقة المجرمين أو تفعيل أحد أدوار الأمم المتحدة لا ترتقي لتشكل استراتيجية على المدى البعيد، فهي عند الأخذ بعين الاعتبار تأثيرها على سير القضية الفلسطينية وطبيعة عملها مع الحجج القانونية المناسبة تصبح تكتيكات من شأنها تسهيل تحقيق الاستراتيجية العليا. إن الحجج القانونية والقانون بشكل عام، لا يجب أن يكون أصل استراتيجية المقاومة في الوضع الفلسطيني، حيث أن القانون الدولي بصورته الحالية ما يزال على صلة وثيقة بالسياق التاريخي السياسي والاقتصادي الذي بني عليه، اضافة إلى أن وسائل المقاومة تتباين عند كل من الفصائل السياسية والجهات المدنية، والتي في ذات الوقت بقيت بعيدة عن ابتكار آليات جديدة للمقاومة حيث التزمت بالحجج القانونية والآراء السياسية في نضالها، مما قد أنهى العديد من حركات التحرر ضد الاستعمار في السابق. ومن ناحية أخرى، لا بد من مواجهة اختلاف مسار جهود التحرير للحركات الشعبية الفلسطينية من جهة، ومطاردة دولة فلسطين لمنظمة التحرير الفلسطينية من جهة أخرى، إذا كان هناك أي فرصة للمحاكمات القانونية وتوحيد الجهود المبذولة من خلال السعي إلى وضع استراتيجية مشتركة.

ان القانون والحجج القانونية هي وسيلة واحدة من الوسائل المتاحة لمقاومة الاستعمار، وعلى الرغم من أهميته وفعاليتها في الكثير من الأحيان، إلا أن القانون لا يعمل وحيداً في هذه المقاومة، فالقتال السياسي من أجل التخلص من الحكم الاستعماري هو اعتبار أساسي في النتيجة، وهذا الاعتبار غالباً ما يغير من النظام القانوني المستند إليه ويجعل من استخدامه أكثر فعالية بصورة عامة. ان استخدام القوانين ذات الأصول الأوروبية في سياق يرجى منه تحقيق أهداف غير أوروبية وتحويلها إلى نظام مضاد للمنهجية الاستعمارية هو أساس نجاح استخدام القانون للتخلص من الاستعمار، بحيث لا يجب أن يكون السعي إلى تقديم الحجج القانونية محصوراً بشروطه الخاصة من أجل تحقيق النصر، ولكن يجب أن يكون جزء من صورة أكبر وطموح أوسع لانتهاء الاستعمار.

المحاكم

على الرغم من أن القضاء الإسرائيلي في بعض الأحيان قد يناهز عن موقفه الإقتراضي من خلال الحكم لصالح حقوق الفلسطينيين في القضايا الجزئية، إلا أنه على المستوى الكلي، فإن المحاذاة الأيديولوجية للمحكمة العليا مع العملية الاستعمارية الاستيطانية هي أمر لا شك فيه تاريخياً وحالياً، وهذا ما يتضح من تعسف المحكمة العليا الإسرائيلية في

التعامل مع مصالحها العسكرية والأمنية، وقد قامت منظمات حقوق الانسان التي عملت في سياق القضية الفلسطينية والمؤسسات المدنية بانتقاد انحياز القضاء الاسرائيلي ولعبت دوراً في كشف هذا الانحياز من خلال دراسة قرارات المحاكم الاسرائيلية. وتستمر المحاكم الاسرائيلية حتى هذا اليوم بقراراتها الداعمة لسياسة الدولة الاستعمارية في ظل عدم وجود أي اجراءات أو مقاطعة من أي شكل لدفعها للتعديل من منهجها المنحاز، انطلاقاً من اعلان حالة الطوارئ علم 1948، إلى السماح بتطبيق قانون أملاك الغائبين لعام 1950 في القدس الشرقية المحتلة والسماح بمصادرة الموارد الطبيعية من الأراضي المحتلة من قبل سلطة الاحتلال.

وفيما يتعلق بالمحاكم الدولية، وعلى الرغم من الجهود الكبيرة التي تفنى في تحضير ودراسة القضايا على المستوى الدولي وتوثيق الانتهاكات والجرائم، وفي بناء شبكات وعلاقات لتعزيز فرص القضية الفلسطينية في المحافل الدولية، إلا أن القرار النهائي غالباً ما يكون بيد المدعي العام الأجنبي، وخاضعة لتدخل السلطات السياسية للدولة، إضافة إلى حث المسؤولين الإسرائيليين ممن لهم علاقات خارجية بعض الجهات المعنية على اتخاذ قرارات مساندة لهم. وعلاوة على ذلك، فإن المحاكم الدولية الجنائية تضع المسؤولية الجنائية في قالب جرائم الاحتلال، لا في سياق الاستعمار، مع التأكيد على مدى تأثير مفهومي التناسب والضرورة العسكرية في تشكيل القرارات النهائية للمحاكم الجنائية.

وبالنسبة للقضايا ذات الطبيعة المدنية، فإنه على الرغم من عدم تجريم بعض الانتهاكات والجرائم في الميثاق الأساسي لمحكمة الجنايات الدولية والتي لا يسمح بها الحق في تقرير المصير والقواعد العرفية العامة للقانون الدولي التي تحظر الاستعمار، فإنها قد تشكل أساساً للخطأ المدني الذي يمكن محاسبة الاسرائيليين عليه، إضافة إلى التواطؤ المتزايد للشركات متعددة الجنسيات في تنفيذ مشروع إسرائيل الاستعماري وممارسات الفصل العنصري، التي تفسح المجال أمام زيادة السعي القانوني لمحاسبة هؤلاء الممثلين، وتبقى هذه الحالات ليست بمنأى عن أنواع العقبات التي أعاققت ممارسة الولاية القضائية العالمية في مجال القانون الجنائي.

المؤسسات

وجدت بعثة تقصي الحقائق التابعة لمجلس حقوق الإنسان في للأمم المتحدة أن بناء المستوطنات والمستعمرات على الأراضي الفلسطينية كان نتيجة تطبيق نظام الفصل العنصري الذي مكن الاحتلال من توسيع سيطرته بوضع يده على الأراضي التي أخلت من سكانها الأصليين، مما أجبر اسرائيل على التراجع عن موقفها العنصري المعهود، إن هذا النوع من الجهود يجب أن يستمر في المجتمع الدولي، إن الدعوات إلى الحصول على رأي استشاري ثانٍ من محكمة العدل الدولية بشأن الطابع القانوني للاحتلال الإسرائيلي المطول، يمكن استكماله بحملة لدفع الأمم المتحدة إلى إحياء لجانها الخاصة بالاستعمار والفصل العنصري والتي حلت سابقاً. وكمثال على أحد التكتيكات التي قد تستخدمها القيادة الفلسطينية ضد الطرف الاسرائيلي هو بدء تحدي مبني على عدد من اتفاقيات حقوق الانسان التي صادقت فلسطين عليها والتي وقع عليها الطرف الاسرائيلي دون أي تحفظ على موادها. إضافة إلى الالتزامات الدولية في المجال الاجتماعي والاقتصادي التي توجب اسرائيل في علاقتها مع فلسطين، وتفتح الأفق أمام فلسطين لتطوير وبناء علاقاتها بالمؤسسات الدولية.

الحركات المدنية

للمحامين الدوليين دور مهم في دعم المجتمع المدني الفلسطيني وحملات التضامن العالمية من خلال البحث والتحليل لفهم طبيعة نظام الفصل العنصري في إسرائيل وتأثيرات المستوطنات فيه، وعلى الدور الذي تلعبه الجهات

الفاعلة من الشركات المساعدة والداعمة له والتي تحرض السياسة الإسرائيلية، والدفاع عن الحقوق الفلسطينية في وسائل الاعلام وأمام المنظمات الدولية، وفي بعض الأحيان في وسائل بديلة عن المحاكم الدولية مثل محاكمات "راسل" عقب الحرب على غزة عام 2014، إضافة إلى شبكة العمل القانوني الفلسطيني، وكتيب إرشادات بيرزيت للدفاع عن الحقوق الفلسطينية التي ساهمت في الدفاع عن القضية الفلسطينية بصور ووسائل مستحدثة، وبشكل خاص في دعم حركة المقاطعة الوطنية، بعد الأثر الكبير لهذا النوع من الحركات في مناهضة الاستعمار، والاستجابة العالمية للمقاطعة الفلسطينية وسحب الاستثمارات وفرض العقوبات كانت ولا زالت في توسع مستمر. ويتضح من هذا ضرورة استمرار المدافعين عن الحقوق الفلسطينية في مجتمع حقوق الإنسان في تطوير وتعميق التدخلات القانونية ودعم حركة المقاطعة كأسلوب تكتيكي لما لها من تأثير كبير على السياسات الدولية، والتي دم دعمها من عدد من المجموعات اليهودية داخل وخارج إسرائيل. إلا أنه يبقى من الضروري الأخذ بعين الاعتبار أن تؤدي هذه الأساليب من المقاومة إلى انتهاء الاستعمار، لا الوصول إلى استعمار بشروط أفضل.

فيما يتعلق بالدول الأشد دعماً لإسرائيل، يلاحظ أنها من الدول التي بدأت كمستعمرات استيطانية، بالتالي فإن سياسة دعم الاستيطان متأصلة عند هذه الدول وشعوبها وليست بمثابة سياسات عابرة، وهنا تظهر أهمية الحركات المدنية كحركة المقاطعة وأهمية الأساليب التي تمتد إلى ما بعد السياسات العليا للدول، وأصبح من الواضح ما تؤديه الحركات الاجتماعية والنشطاء الفلسطينيين حركة المقاطعة من وظيفة تكتيكية مهمة على مستوى الواقع الدولي، ومن خلال صياغة منهجيات وحجج قانونية للمساهمة في الوصول إلى الاستراتيجيات الأكبر وانتهاء الاستعمار.

خلاصة: عقبات النماذج التقليدية في القانون الدولي

الدروس المستفادة من إخفاقات إنهاء الاستعمار في العالم الثالث واضحة ما بعد الفصل العنصري جنوب أفريقيا وفشل اتفاقية أوسلو، فأصبح من الضروري التفكير في تفكيك الاستعمار بدلاً من مجرد نقل سلطة الدولة المستعمرة إلى النخب المحلية. بالتالي يجب أن تتطابق صياغة الاستراتيجية الفلسطينية التقدمية مع المفاهيم التقليدية للدولة القومية ومحاولة إعادة تصور السيادة والدولة، خاصة في ظل القانون الدولي بصورته الحالية، الذي لا زال إلى حد ما متصلح مع الأفكار الاستعمارية.

سلسلة موجزات في القانون الدولي

يعمل معهد الحقوق في جامعة بيرزيت على توفير موجزات باللغة العربية لمقالات منشورة في "كتاب فلسطين السنوي للقانون الدولي" والذي يصدر باللغة الانجليزية ويشكل حاضنة مهمة للاشتباك مع القانون الدولي وأطره من رؤية فلسطينية. ويهدف هذا المشروع إلى إطلاع الباحثين والطلاب على محتوى الكتاب وما يتضمنه من آراء ونظريات في القانون الدولي وأهم النقاشات حولها وتطبيقاتها على الواقع الفلسطيني .